الاقتصادية الصباح
العدد 1824 - السنة السابعة
الثلاثاء 1 جمادى الآخرة 1435 - الموافق 1 أبريل 2014
Tuesday 1 April 2014 - No.1824 - 7th Year

«الدولي» يبدأ توزيع 7 في المئة نقداً الخميس المقبل

أعلن بنك الكويت الدولي «الدولي» امس بانه سوف يتم البدء بتوزيع الارباح النقدية بواقع 7 في المئة للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 30-3-2014 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة - برج احمد - اعتبارا من يوم الخميس الموافق 3-4-2014.

وكان البنك قد أعلن أمس بان الجمعية العـامة وافقت على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية قيمتها «7 فلوس كويتي لكل سهم» عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013 .

وحقق البنك ارباحا سنوية صافية بلغت 13.22 مليون دينار في عام 2013 بربحية للسهم بلغت 14.15 فلساً مقارنة بارباح قدرها 13.17 مليون دينار في عام 2012.

ارتفاع الإنفاق الحكومي بواقع 7 في المئة

«الوطني»: 11 مليار دينار الفائض المتوقع في ميزانية الكويت للسنة المالية 2014/2013

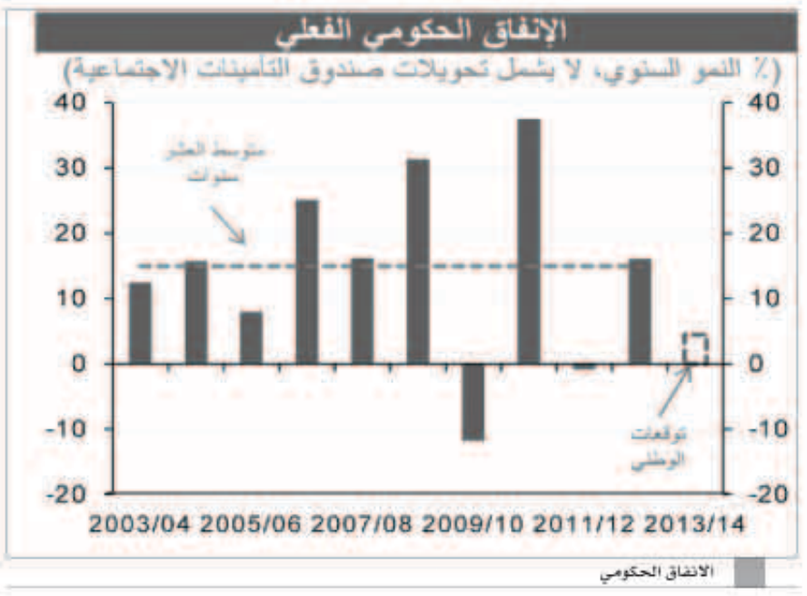

الانفاق الحكومي

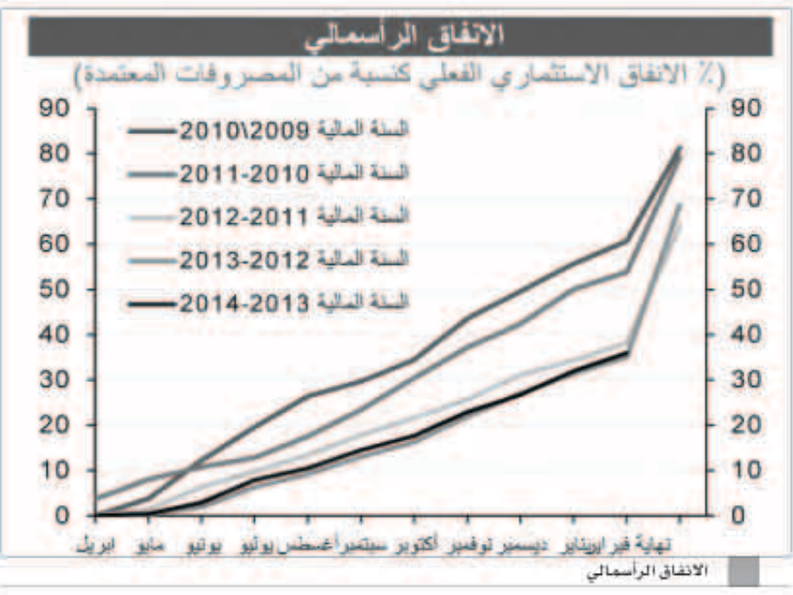

الانفاق الرأسمالي

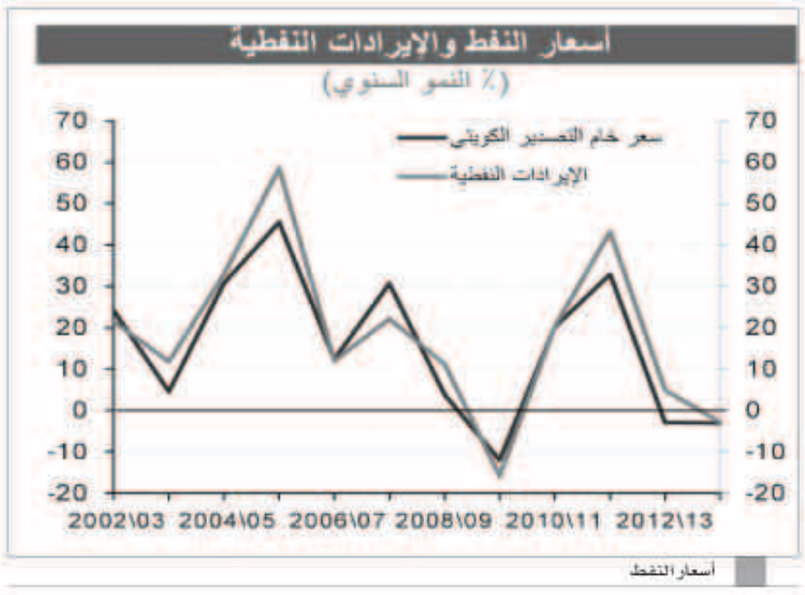

أسعار النفط

قال تقرير البنك الوطني تظهر بيانات المالية العامة للأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة المالية 2014/2013 ارتفاع الإنفاق الحكومي بواقع 7 في المئة على أساس سنوي في شهر فبراير ليصل الى 11.3 مليار دينار، وذلك على خلفية ارتفاع المدفوعات التحويلية. وقد ساهمت المدفوعات التحويلية في دفع نمو المصروفات الجارية، بينما ظل الإنفاق الاستثماري على وتيرته. ومن المفترض، كما جرت العادة، أن يسجل الإنفاق قفزة خلال الشهر الأخير من السنة المالية «أي شهر مارس»، الأمر الذي قد يرجع جزئيا الى التوقيت في الإشهار عن البيانات. ولكن من المتوقع أن يأتي معدل نمو الإنفاق الإجمالي في السنة المالية 2014/2013 عند 4 في المئة ، أي أقل عن العام الماضي.

وتابع قد استمرت التحويلات بين الجهات الحكومية في دفع نمو المصروفات الجارية التي عوضت الانخفاضات الحادة في شريحة السلع والخدمات. فقد سجلت المصروفات الجارية ارتفاعاً بواقع 7 في المئة على أساس سنوي خلال شهر فبراير لتصل الى 10.4 مليارات دينار، وذلك نتيجة الارتفاع في التحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية بواقع 1.3 مليار دينار. وقد عوضت هذه التحويلات الانخفاض في الإنفاق على السلع والخدمات الذي هبط بواقع 24 في المئة على أساس سنوي، وذلك نتيجة انخفاض تكاليف شراء الوقود من المصافي الحكومية مع انخفاض أسعار النفط.

وبين في الواقع، فإن تلك المدفوعات التحويلية لها أثر محدود على الطلب المحلي، وبالتالي فإن بيانات الإنفاق هذه قد لا تعكس مساهمتها في تحفيز الاقتصاد. وإذا ما استبعدنا المدفوعات التحويلية لصندوق التأمينات الاجتماعية المذكورة أعلاه، فقد يسجل نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي انخفاضا بواقع 6 في المئة على أساس سنوي. ومن المحتمل أيضاً أن يكون هذا الانخفاض أكبر حجما عند استبعاد بعض المصروفات الأخرى التي لا تؤثر على الطلب والتي لا تتوفر البيانات الخاصة بها.

وقال على الرغم من استقرار النمو في المصروفات الرأسمالية، إلا أن وتيرة الإنفاق لا تزال معتدلة. فقد بلغ الانفاق الرأسمالي 0.9 مليار دينار حتى شهر فبراير دون تغيير عن مستواه في العام السابق. إلا أن حجم الإنفاق المعتمد لا يزال منخفضا مقارنة بالسنوات السابقة عند 36 في المئة من إجمالي المصروفات المعتمدة للسنة المالية بأكملها. ورغم أن الإنفاق في الشهر الأخير من السنة المالية الحالية «أي شهر مارس» من المتوقع أن يظهر تسارعا في وتيرة تنفيذ المشاريع، إلا أن الأثر الكامل سيظهر في إنفاق السنة المالية المقبلة.

وأوضح بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية 28.9 مليار دينار حتى شهر فبراير، بانخفاض بلغ 2 في المئة عن السنة المالية السابقة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، حيث تراجع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 3 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بواقع 23 في المئة على أساس سنوي، وهو ما قد يعزى الى دفعات من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. إلا أن الإيرادات غير النفطية لا تزال تشكل 7 في المئة فقط من إجمالي الإيرادات.

وقد ساهم كل من ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات النفطية في انخفاض فائض الميزانية لفترة الإحدى عشر شهرا بواقع 6 في المئة مقارنة بالسنة الماضية. ولكن الفائض لا يزال ضخما عند 17.6 مليار دينار. وتتوقع أن يبلغ فائض الميزانية للسنة المالية بأكملها 11 مليار دينار، أي ما يقارب 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار القفزة المعتادة في الإنفاق في نهاية السنة.

دخول أعضاء جدد سيضع النقاط على الحروف.. بدلاً من القوائم المدعومة من كبار التجار

البغلي: ضرورة انتهاء عصر الواسطة والرشاوى من الأبواب الخلفية والبيروقراطية

علي البغلي

- الكويت لا تزال في قلب الأزمة بسبب قصور الدراسات التنموية والاستثمارية
- ضرورة تسهيل الإجراءات وعدم تشدد وزارتي التجارة والشؤون مع صغار التجار فنة محدودة الدخل

أكد مرشح غرفة التجارة والصناعة علي البغلي على ضرورة انجاح القائمين على العمل في الغرفة من إتمام عرس الانتخابات بشكل ديمقراطي يجب أن يحتذي به في كافة المناسبات الديمقراطية على مستوى الكويت، انطلاقا من اتباعها لنظم الفرز الآلي ، وحتى سبل التنظيم وتهيئة لأجواء المناسبة للمتنافسين، واصفا فوز قائمة الأسرة الاقتصادية كل عام دليل على انعدام المنافسه وعلى صعيد التوجهات المستقبلية لأعضاء الغرفة في إطار المشاركة في حل المشكلات الاقتصادية العالقة ومعالجة القضايا الحيوية في الدولة، لفت إلى أن الغرفة تسير في النهج الإصلاحي لتطوير الأداء الاقتصادي بكافة قطاعاته الصناعية والتجارية والاستثمارية، وهو عمل تقوم به الغرفة منذ سنوات ممتدة. وشدد على ضرورة أن تستكمل الغرفة نهجها في متابعة كافة الأمور والقضايا المتعلقة بالشأن الاقتصادي وإبداء الرأي الفني المتخصص فيها، وكذلك المشاركة في التشريعات والاستشارات الهادفة إلى تطوير الاداء الاقتصادي بحياديه وعدم التمييز من حيث الاستثمار وتوزيع الادوار وضرب البغلي مثالا لمشاركة الغرفة في وضع الأسس التشريعية للقوانين الاقتصادية، بمشاركتها في تعديل قوانين الـ BOT والتخصيص وقانون الشركات وحماية المستهلك ، وغيرها من القوانين التي أبدت الغرفة فيها رايا سديد

مؤكدا ان على من يحالفه الحظ بالفوز بمقعد العضويه بمجلس ادارة الغرفة العمل على بضرورة عودة دور الغرفة البارز المعهود مشيرا الى أن دخول اعضاء جدد سيضع النقاط على الحروف وسيبرز الدور التنموي الحقيقي. للغرفة.بدلا من القوائم المدعومة من كبار التجار

وقال ان الانتقادات الاخيرة التي أثيرت كانت سياسية لأن من ينتقد بقصد الاصلاح لا يسلك هذا الطريق أما أن تشطب تاريخا عامرا بالانجازات فهذا أمر غير منطقي مضيفا أن الاصلاح لاياتي أبدا عن طريق النقد غير البناء.

واعرب البغلي عن رضاه التام عن أداء الغرفة في السنوات الماضية رغم الملاحظات التى لا تذكر ولا سيما انها كانت بالماضي حاضرة في القضايا المطروحة اقتصاديا واجتماعيا، كما انها سيكون عليها مسؤولية المشاركة في تنفيذ ودراسة خطط التنمية وكيفية اعطاء القطاع الخاص الدور الذي يستحقه.في وقت لم نجد فيه أي دور فعال للقطاع بالتناغم مع الحكومة سوى امور بسيطة واشار إلى ان الكويت كانت في بداية الأزمة المالية عام 2008 في حاجة إلى «الريبو» اما الآن فالانفاق الاستثماري بات ضرورة، خصوصا وان الكويت لا تزال في قلب الأزمة بسبب قصور في الدراسات التنموية والاستثماريه ، وان لم يعط القطاع الخاص دورا في المشاريع ستكون هناك أزمة واضحة، منوها إلى ان التحدي الاكبر الذي يواجه الحكومة في تنفيذ خطة التنمية هو الخوف من الخطا وإن لم تتجاوزه سيكون ذلك تحديا كبيرا في التنفيذ، وحول ايجابيات هيئة اسواق المال قال انه يعطي لصغار المستثمرين دورا ويحقق الشفافية بدلا من الاخبار والشائعات المغرضة لبعض المتداولين.

واردات اليابان من النفط الكويتي الخام تتراجع بنسبة 2.4 في المئة

تراجعت واردات اليابان من النفط الكويتي الخام بنسبة 2.4 في المئة في فبراير الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي لتصل الى 6.65 ملايين برميل اي 238 الف برميل يوميا.

واظهرت احصاءات يابانية رسمية نشرت امس ان اجمالي واردات اليابان من النفط الخام ارتفع بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 3.95 ملايين برميل يوميا ويعد هذا الارتفاع الاول منذ ثلاثة اشهر.

وشكلت شحنات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط الى اليابان في فبراير الماضي نسبة 82.1 في المئة من اجمالي واردات اليابان النفطية مرتفعة بذلك بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

«العمومية» توافق على توزيع أرباح نقدية بقيمة 7 فلوس للسهم الواحد

العجيل: 254 مليون دينار الإيرادات التشغيلية لـ «برقان» خلال 2013

العجيل مترئسا الجمعية العمومية

إيغورين متحدثا خلال الجمعية

عقد بنك برقان جمعيته العمومية السنوية العادية و الغير عادية ومنتدى الشفافية الخاص بالمستثمرين يوم 31 مارس 2014 في مقر بنك برقان الرئيسي.

قام مجلس إدارة البنك خلال اجتماع الجمعية العمومية، بتقديم النتائج المالية المحققة للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 ، كما تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 7 فلوس للسهم الواحد وأسهم منحة بنسبة 7 في المئة للمساهمين المسجلين.

وبعد الانتهاء من اجتماع الجمعية العمومية، تم عقد منتدى الشفافية السنوي والذي يعد أحد القواعد الأساسية التي تنطلق منها إدارة البنك في التواصل مع مساهمي البنك وشركائه ومستثمريه من الأفراد والشركات، حيث تمت الإشارة إلى مجمل الأحداث والتطورات الرئيسية التي جرت في العام 2013 بما في ذلك الرؤية المستقبلية للعام الجاري 2014.

قدمت مجموعة بنك برقان خلال العام المالي 2013 نموا متواصلا في كافة أعمال البنك الرئيسية. ورغم كونه عاما مليئا بالتحديات من حيث بطء الأداء الاقتصادي والمالي استطاعت مجموعة بنك برقان الحفاظ على وتيرة نمو حصتها في السوق مع المحافظة على الاداء الاساسي القوي و جودة الأصول.

و بفضل مرونة نموذج عمله وحسن تنفيذه وإدارته الذكية للمخاطر إضافة إلى موقفه المالي القوي ومهنية الموظفين، ارتفعت الايرادات التشغيلية لبنك برقان لتصل الى 254 مليون دينار كويتي لتسجل نموا بنسبة 33 في المئة وكذلك ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات الى 141 مليون دينار كويتي لتسجل نموا بنسبة 18 في المئة . تمكن البنك من تحسين مستوى الربحية بشكل.

ملحوظ، من خلال الحفاظ على نهجه الحذر و المؤشرات الإيجابية الرائدة. بلغت قيمة المخصصات 232.5 مليون دينار كويتي حتى نهاية العام 2013.

وفي هذا الصدد قال ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان: « تمكنت مجموعة بنك برقان في تحقيق عام اخر من الاداء التشغيلي القوي في عام 2013. لقد ترك النجاح الذي حققته مجموعة بنك برقان بصمة واضحة على الصعيد المحلي والاقليمي مع فوزنا بالعديد من الانجازات وبالتالي فاني فخورٌ بان اعلن اننا قد حققنا نتائج ملموسة لجميع الجهات المعنية من المساهمين والعملاء والموظفين والمجتمعات المحلية.»

وقال إدوارد إيغورين الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك برقان : « على مستوى المجموعة تمكنا من الحفاظ على سرعة ثابتة في النمو في كافة المصارف التابعة للمجموعة. فقد اثبت عام 2013 قوة نموذج عمل البنك وحسن تنفيذه، فالاستراتيجية العامة والنهج الذي تنتهجه المجموعة لم يتغير خلال العام، الامر الذي مكننا من التوسع والتكيف مع مختلف التغييرات بالاضافة الى اداء المجموعة الذي اثبت بدوره مدى قوته في ظل التقلبات المستمرة للبيئة التشغيلية والاسواق المالية. وقد استطعنا ان نحقق كافة وعودنا التي تضم نمو الحصة السوقية مع المحافظة على الربحية في السوق الكويتي، واعادة تموضع الخدمات المصرفية الشخصية الى جانب الاستمرار في نمو مختلف اعمالنا الرئيسية وبناء كافة القدرات المتاحة.»

و الجدير بالذكر أن منتدى الشفافية يشكل جزءا من الهيكل الأساسي لحوكمة الشركات يتم عقده بين مختلف الشركات التابعة لشركة مشاريع الكويت «كيبكو» والذي من خلاله تطبق معايير العدالة والشفافية والمساءلة. يهدف منتدى الشفافية لخلق أرضية مناسبة للنقاش المفتوح مع المساهمين حول التقارير المالية والتطلعات والتوقعات التي تتعلق بالفرص التي توفرها الأسواق الاقتصادية.

مؤشرات الأداء الرئيسية للقروض المتعثرة

المؤشرات	Q4'12	Q3'13	Q4'13
إجمالي القروض	3,498	3,673	4,090
القروض المتعثرة	247	219	174
معدل القروض المتعثرة	7.1%	6.0%	4.2%
صافي ضمانات القروض المتعثرة	1.9%	2.1%	1.9%
تغطية القروض المتعثرة صافي الضمانات	171%	157%	178%

مؤشرات الأداء للبنك